مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (07) /العدد (2)، ديسمبر 2020، ص.ص:101-117

التنمية الريفية المدمجة ووقعها على الريف الجزائري_ جيجل نموذجا_

Integrated rural development and its impact on Algerian countryside -Jijel as a example _

توفيق بوخدوني *[1]، كريمة بورحلي [2]

[1]جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، الجزائر، boukhedouni@univ-jijel.dz

[2]جامعة محمد بن الصديق بن يحيى، الجزائر، karimabourahli@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام:2019/06/11 تاريخ القبول:2019/12/12 تاريخ النشر :2020/12/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الريف الجيجلي والبحث عن أهم المشاريع المسطرة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة وعصرنته . حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وكذا على استمارة بالمقابلة مع عينة بحث قوامها 60 مفردة تم اختيارها عن طريق كرة الثلج، مع المعاينة الميدانية لبعض قرى ومداشر المنطقة. كشفت الدراسة عن صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة بسبب التكلفة الباهضة لهذه المشاريع، مع صعوبة الموازنة بين المناطق الريفية لصعوبة تضاريسها، كما أنه اتضح غياب كل من الأمن والدور الإيجابي لتقريب المواطن من الإدارة وكذا استفحال ظاهرة الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: التنمية، ، التنمية الريفية المدمجة، الريف.

ترميز JEL : (O1،H7 ،N3)

Abstract:

This study aims to investigate the jijel's countryside situation and the main plans put to promote it and achieve the development goals. The descriptive method and questionnaire/interview with research sample based on 60 individuals which are selected by snowball, With field inspection of some villages and towns if the region . The study reveals the difficulty in attaining the objectives due to expensive costs of such projects, coupled with the hard balance between rural regions because of difficult terrain, furthermore, the lack of security and the positive role of bringing the administration

closer to citizens, in addition to the rampant administrative phenomenon corruption.

Keywords : development, integrated rural development, companionship.

JEL Classification Codes: (**N3**،**H7** ،**O1**)

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد عرفت الجزائر بعد حقبة الستينات تطورات عديدة واضحة المعالم في كل المجالات و بدرجة ملحوظة في الريف الجزائري، و هذا من خلال البرامج التنموية المسطرة، حيث حضي موضوع التنمية باهتمام كبير من الباحثين والمخططين في مختلف العلوم و التخصصات على غرار العلوم الاجتماعية، وباعتبار موضوع التنمية من أولويات بلدان العالم الثالث التي تسعى إلى تحقيق التطور والتقدم في شتى لمجالات ومن هنا كان التركيز على الدراسة و معالجة قضايا التنمية في المجتمعات الريفية، خاصة ما تعلق بالهجرة الريفية وآثارها على الحراك الريفي نحو المدينة نتيجة لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من وسائل و مرافق استقطاب تسهل الاستقرار كفرص العمل و السكن اللائق و الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الترفيه...إلخ).

فيما عرفت أريافنا الجزائرية هجرة داخلية و خارجية واسعة، هذه الظاهرة التي ارتبطت بتاريخ الاستيطان الأوروبي في الجزائر وزادت حدتها مند العشرتين الأخيرتين بفعل التحولات المجتمعية الجديدة والعميقة والتي مست كل من المجتمع الريفي والحضري، حيث أملتها مقتضيات التغير الاجتماعي وعززها التوجه نحو النظام الليبرالي المرتبط بتدعيم آليات السوق و الفردية، فأفرزت بفعل هذه التحولات ظواهر اجتماعية جديدة كانت سببا في فقدان الريف لطاقاته الإنتاجية والحيوية باستمرار، و لعل أبرز نتائج هذا التحول مشكل الهجرة الريفية نحو المدن أين شكل ضغطا على أوساطها الطبيعية مما عجل الحكومات في اتخاذ تدابير تنموية لاستدراك تبعات هذا التحول الذي نتج عنه إهمال القطاع الفلاحي والضغط الكبير على المدن المجاورة و أوساطها البيئية بالكم والكيف الذي أخل بجملة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الريفية.

وعلى الرغم من انتهاج الحكومات الجزائرية مند الستينيات للسياسات التنموية وتسطيرها لآليات من أجل النهوض بقطاع الريف وتحسين الظروف المعيشية للريفيين في جوانب عدة على غرار الصحة العمومية وشق الطرقات إحداث مراكز التعليم الجوارية... وذلك بقصد ضمان استقرار القرويين في مناطقهم والحد من ظاهرة النزوح الريفي، إلا أن الريف لازال يعاني من التهميش والحرمان وتدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكانه بشكل عام، على غرار الريف الجيجلي.

1.1 . مشكلة الدراسة

وفي محاولة تتبع التغييرات الجوهرية التي أحدثتها سياسة تفعيل البرامج التنموية الريفية للمجتمع الريفي الجزائري والمجتمع الريفي الجيجلي على وجه الخصوص، والتي أمَلتها مقتضيات التغير الاجتماعي جاءت دراستنا، حيث نحاول من خلال مشكلة البحث إبراز دور المشاريع التنموية المدمجة أو بما يسمى **بسياسة التجديد الريفي** في تطوير و تنمية و تحسين الأوضاع في الريف الجيجلي حيث تتلخص مشكلة الدراسة حول التساؤلات التالية:

1. ما مدى تقبل سكان الريف لمشاريع التنمية الريفية؟
2. إلى أي مدى ساهمت هذه المشاريع في تغيير واقع الريف الجيجلي، وتطوير الأوضاع لسكان المنطقة ؟
3. ما هي أهم المعوقات التي تحد من فاعلية تطبيق برامج التنمية في هذه المناطق بالذات؟

2.1 . فرضيات الدراسة :

وفي محاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين :

– تدني الوسط الريفي أدى إلى ضرورة اندماج السكان في تفعيل ودعم مشاريع التنمية المدمجة الإعادة إحياء الريف الجيجلي.

2. ساهمت المشاريع التنموية المدمجة في إعادة إحياء الريف الجيجلي وتحسين الأوضاع المعيشية للمنطقة.

3.1. أهداف الدراسة:

_ معرفة صيرورة التنمية الريفية في الريف الجيجلي.

_ التعرف على أهم المشاريع المسطرة للنهوض بالريف الجزائري والريف الجيجلي على وجه الخصوص.

_ الكشف عن تأثير المشاريع التنموية المسطرة من قبل الجماعات المحلية على المناطق والقرى الريفية و مدى تحقيقها للأهداف المرجوة من طرف المجتمع الريفي الجيجلي، ومدى حدها من ظاهرة النزوح الريفي.

_ الكشف عن واقع الحالة الراهنة للريف الجيجلي بالخصوص.

_ كما تهدف الدراسة إلى المساهمة الفعالة في إثراء الرصيد المعرفي و الكشف عن ظاهرة التنمية الريفية موضوع الدراسة.

_ إن مثل هذه الدراسة تعد مرجعا مهما من شأنه الإفادة في فهم أهمية أدوار التنمية الريفية في استقرار المجتمع الريفي الجزائري بالخصوص.

_ ضف إلى ذلك تصوير واقع الظروف الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للريف الجزائري.

4.1. مفاهيم و مصطلحات الدراسة

عرف (موريس أنجرس، 2006، 52)المفاهيم على" أنها عبارة عن تصورات ذهنية لجملة من الظواهر التي نود ملاحظتها ". وتوجب على كل باحث ي إنجاز بحثه العلمي استخدام المفاهيم والمصطلحات التي تحدد طبيعة الموضوع وتحدد معالمه.

التنمية: "مجموعة عمليات تهتم بإعادة التنظيم لواقع مستوى أو شبه مستوى، بحيث يصبح بموجبها المجتمع وحدة إنتاجية متطورة، و تنطوي هذا العمليات على تحسين و رفع المستوى المعاشي و الثقافي و الاجتماعي للأفراد، و رفع الدخل الفردي الحقيقي وإعادة توزيعه بشكل عادل بينهم. (جمال حبيب مصدق،1981،ص 07)

و عرفها (محي الدين صابر ،1983،ص 95) كذلك على أنها" تغير في نمط الحياة التقليدية، و هي بذلك ضرب من التغير الحضاري.

التعريف الإجرائي: من خلال دراستنا نقول أن التنمية هي مواجهة مظاهر التخلف في المجتمع الريفي الجيجلي وذلك في محاولة استغلال أمثل للموارد المتاحة والأخذ بظاهرة التحضر في محاولة الوصول بمستويات معيشية تضمن الاستقرار والعيش الكريم.

التنمية الريفية المدمجة: يرى البعض أن التنمية الريفية هي مفهوم معنوي يعبَر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية، لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي

يمكّن المجتمع من زيادة حجم الموارد المسيرة، و الاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة، و ذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة للإحداث هذا التغير.(محمود طلعت، 2001، ص47)

كما تعرف التنمية الريفية المدمجة (PPDRi) على أنها تحسين وضع معين في المنطقة من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية، و إعطاء الأولوية لسكان المناطق المعزولة و المهمشة و تطوير نمطهم المعيشي، و ذلك بزيادة الأراضي المزروعة و جعلها أكثر إنتاجية، و تطوير مؤسسات التعليم و الصحة و طرق النقل، أي في جميع النشاطات البشرية و المشاركة الفعلية للمشروع في إطار ما يسمى بسياسة التجديد الريفي.

وتعتبر تنمية هذا المجتمع من الناحية النظرية بمثابة التنظيم الهادف لجماعات المجتمع الذي يتأثرون بمشكلات مشتركة، و عن طرق التسهيلات والتوجيه تمكين تنمية الموارد المجتمعية وفقا لمبدأ المساعدة الذاتية، و ذلك بهدف تنمية القيادة المحلية و تحقيق الرفاهية في المجتمع. وذلك عن طريق برامج تؤدي على مستوى الجيرة أو المدينة أو المنطقة الريفية، أو بين جماعات من الناس يرتبطون برباط الاهتمام المشترك. (Touytripaki.1972.pp 111.112)

الريف: عرفه (عبد الحميد أحمد رشوان، 2003، ص 69) بأنه ذلك الشطر من المجتمع الذي يقيم فيه السكان في منطقة جغرافية محددة، و التي تحدد على أنها مناطق ريفية و هؤلاء السكان أنشأت بينهم علاقات اجتماعية، والتي من خلالها أقاموا جماعات و منظمات و مؤسسات اجتماعية ريفية و مرافق مختلفة و التي عن طريقها يشبعون احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، و قد أصبحوا بحكم الخبرة السكانية والمصالح والأماني ثقافة وخصائص ريفية.

ويرى "**دوركايم**" على أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا، ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا. (علي فؤاد، بدون سنة، ص 38)

فيما شهدت مؤشرات التوزيع الجغرافي للكثافة السكانية بالمناطق الريفية الجزائرية تراجعا معتبرا مند الاستقلال إلى سنة 2013 حسب ما تم الحصول عليه حسب المخطط الموالي:

الشكل رقم (01) :

مخطط يبين النسبة المئوية للتوزيع الجغرافي لسكان الريف في الجزائر خلال الفترة 1962-2013

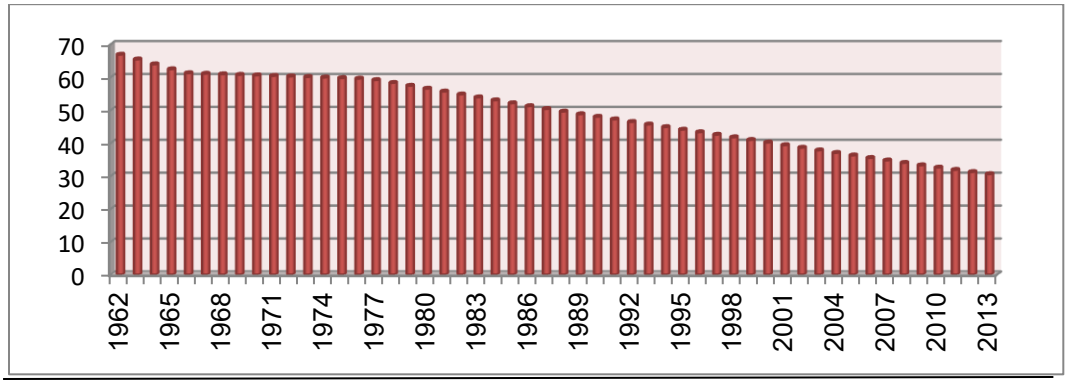

المصدر : قاعدة البنك الدولي2013 .

2. التصورات النظرية للدراسة

انطلاقا من التصورات النظرية للدراسة و ما تتضمنه من قضايا معرفية و مفاهيم نظرية و أهداف محددة، أتبعنا طريقة منهجية متجانسة من أجل الوقوف عل حقائق علمية وعملية تشكل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة الاجتماعية الريفية، والتي تختص بالأساس في دراسة الواقع الاجتماعي لمنطقة الريف الجيجلي ودور المشاريع الإنمائية عبر مخطط التنمية الريفية المدمجة بغية الوصول إلى نتائج في ذات السياق و جمعها و تحليلها و عرضها والوصول إلى معرفة حقيقة المشكل المطروح، عبر الخطوات التالية:

1.2 مجالات الدراسة:

لقد اقتصرت هذه الدراسة في تناولها لظاهرة دور التنمية الريفية المدمجة في تنمية الريف الجزائري– جيجل نموذجا–و عليه وقع اختيارنا على بعض المناطق و القرى الريفية التابعة **لدائرة الطاهير** أحد بلديات الولاية و على مجموعة من المبحوثين كنموذج لذلك:

المجال البشري: اقتصرت على استطلاع وجهات نظر مجموعة من المبحوثين المستفيدين من برامج الدعم الريفي ببعض القرى التابعة لمقاطعة الطاهير، وقدر عددهم بـ **(60 مبحوث).**

المجال المكاني: تم تطبيق إجراءات الدراسة عبر تقنية الاستمارة التي وزعت على مجموعة من الريفيين موزعين عبر ريف بلدية الطاهير على غرار منطقة – وجانة– الدكارة –الدمينة –بني متران –الشحنة –الأربعاء.

المجال الزمني: طبقت إجراءات الدراسة على مدار شهر تقريبا على فترات متقطعة من أجل تحديد الهدف المنشود من الدراسة أي من 15 ديسمبر 2018 إلى غاية 10 جانفي 2019.

3. منهج وأدوات الدراسة:

1.3.منهج الدراسة : ولتحقيق عرض هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي المناسب لطبيعة موضوع الدراسة، باستخدام أداتي المقابلة والمعاينة، وثم استخلاص الاستمارة التي تم إعدادها قصد تقصي عن آراء المبحوثين حول برامج التنمية الريفية المدمجة وأدوارها في تحديث وتنمية المنطقة وإعادة إحيائها من وجهة نظرهم. هذا المنهج الذي يلجأ إليه الباحثون عادة لدراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن و يتم عادة عن طريق الاستعانة بالمعاينة و ذلك بانتقاء جزء من مجموع هؤلاء الأفراد نظرا لصعوبة الإلمام بكل المبحوثين(موريس أنجرس،2006،ص26). و ترجع أسباب اختيارنا لهذا المنهج إلى ثلاثة نقاط أساسية هي:

– أننا بصدد تحليل ووصف ظاهرة موضوع الدراسة طبقا للواقع الموجود._

– هذا المنهج يساعد على توضيح المفاهيم و القضايا التي وردت في الدراسة.

–هذا المنهج يساعد على جمع أكبر قدر من المعلومات عن مجتمع البحث.

2.3. أدوات الدراسة :

فيما اعتمدنا على جملة من الأدوات لجمع المعلومات والإحاطة بموضوع البحث والتي وضعت خصيصا لتكون نقطة اتصال بين الباحثين والمبحوثين، و تمثلت أساسا في:

•**المقابلة:** أين تم إجراء مجموعة من المقابلات مع بعض سكان المناطق المدروسة من كبار السن الدين عايشوا الفترة الممتدة بعد الاستقلال وبدايات التطبيق الفعلي لمشاريع التنمية الريفية عبر المخططات الخماسية

التي فرضتها سياسة الدولة التنموية. وتمحورت جل أسئلة المقابلة حول البحث عن واقع التنمية الريفية بهذه المناطق، وما مدى نجاعة الآليات التي سطرتها الدولة بمعية الجماعات المحلية من أجل النهوض بهذه المناطق الريفية وإعادة إحياء المناطق التي عرفت ركودا إلى وقت بعيد ومدى نجاعة هذه المشاريع المسطرة وإلى أي حد ترى أهميتها ؟ وغيرها من الأسئلة التي انصبت في محاولة تشريح الوضع الحالي للريف الجيجلي ووضع صورة للواقع المعاش.

•**الاستمارة:** تعد الاستمارة في هذا البحث وسيلة رئيسية لجمع المعلومات، لدى احتوى بناؤها الداخلي على **(17)** سؤالا مقسمة إلى نوعين من الأسئلة: أسئلة مغلقة و أسئلة مفتوحة، استخدمت خصيصا قصد جمع أكبر قدر من المعلومات التي استخلصنا من خلالها رأي سكان الريف الجيجلي في المشاريع التنمية ومدى نجاعتها في النهوض بالريف. أما بالنسبة لمحاور هذه الاستمارة فقد شملت مجموعة أسئلة عبرت عن محاور فرضيات الدراسة وتتبع أهداف البحث:

المحور الأول: و يضم البيانات الشخصية، و يشمل الأسئلة من 01 إلى 05.

المحور الثاني: و يضم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى، و يشمل الأسئلة من06 إلى 12.

المحور الثالث: و يضم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية، و يشمل الأسئلة من 13 إلى 17.

4. الأساليب الإحصائية:

تم تفريغ بيانات الاستمارة و تكميمها و جدولتها و ذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الكمية والكيفية، كحساب النسبة المئوية، ثم تحليل البيانات وتفسيرها عن طريق استخدام جداول بسيطة وأخرى مركبة ساعدتنا على الوصول إلى نتائج الدراسة المعززة بنتائج المقابلات التي تم إجرائها مع بعض أفراد العينة والملاحظات العينية خاصة في هذا الفصل (فصل الشتاء).

5. عينة الدراسة:

نظرا لاتساع مجتمع البحث وتباينه، لجئنا إلى طريقة المعاينة حيث حاول الباحثان اختيار عينة ممثلة قدر الإمكان لمجتمع البحث، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة أوجب علينا اختيار طريقة العينة العشوائية القصدية، حيث تم اختيار عشوائيا مجموعة من الريفيين المستفيدين من برامج الدعم الريفي أو من أهل المنطقة –السكان الأصليين –الذين قبلوا التعاون معنا بشكل مباشر وبسيط فيما استطعنا الاستدلال على العينة التي تتوفر فيها الشروط عن طريق العينة الثلجية (كرة الثلج) وحتى تم التوصل إلى الحجم النهائي والممثل بـ **(60)** مبحوث.

6. تبويب وتحليل نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الرئيسة

الفرضية الأولى: تدني الوسط الريفي أدى إلى ضرورة اندماج السكان في تفعيل ودعم مشاريع التنمية المدمجة لإعادة إحياء الريف الجيجلي.

الجدول رقم(01): يمثل المهنة مع نوع السكن

السكن / المهنة	تقليدي		عصري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
فلاح	17	28.33	03	05	20	33.33
نشاطات أخرى	11	18.33	10	16.66	21	35
متوقفين عن العمل	14	23.33	05	8.33	19	31.66
المجموع	42	70	18	30	60	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتجه نحو 70% من المبحوثين يسكنون منازل تقليدية قديمة الطراز، ونجد أعلى نسبة عند الفلاحين ب28.33%، ثم تليها نسبة 23.33% عند المتوقفين عن العمل، ثم تليها نسبة 18.33% عند الذين يمارسون نشاطات أخرى. في حين نجد نسبة 18% من المبحوثين الذين يسكنون في بيوت عصرية وما يجب الإشارة إليه أن هذه البيوت العصرية أغلبها غير كاملة وأغلبها تدخل في إطار الدعم الريفي الذي سطرته الدولة في نهاية التسعينات وبداية الألفية الأخيرة، و تمثل أعلى نسبة عند الذين يمارسون نشاطات أخرى ب16.66%، ثم تليها نسبة 8.33% عند الذين المتوقفين عن العمل، ثم نسبة 05% عند الفلاحين.

يتضح أن معظم الريفيين مازالوا يعانون من مشكل السكن و بأن الريف الجزائري مازال هو الأخر يعاني من أزمة السكن كالمناطق الحضرية كونهم يعيشون في بيوت تقليدية وذلك راجع إلى أن معظمهم عاطل عن العمل، ومن يعمل منهم فإن مدخوله لا يكفي لتغيير أو بناء منزل جديد، ضف إلى ذلك صعوبة ووعورة المناطق التي تعيق البناء وتجعل تكلفته باهضة، كما نجد تغيير في البناء الأسري للعائلة الجزائرية التي أصبحت تتجه نحو الإقامة في سكن مستقل عن الأسرة الممتدة تفاديا للمشاكل حسب تصريحاتهم.

الجدول رقم (02): مكان الاستقرار وعلاقته بالمهنـــة

مكان الاستقرار / المهنة	داخل القرية		في محيطها القريب		في محيطها البعيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فـلاح	03	05	10	16.66	07	11.66	20	33.33
نشاطات أخرى	02	33.3	15	25	04	6.66	21	35
متوقف عن العمل	04	6.66	08	13.33	07	11.66	19	31.66
المجموع	09	15	33	55	18	33	60	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام نحو 55% من المبحوثين الذين يسكنون في محيط القرية و تمثلها أعلى نسبة عند الذين يمارسون نشاطات أخرى ب25% ثم تليها 16.66% عند الفلاحين، ثم تأتي نسبة 13.33% عند المتوقفين عن العمل. تأتي نسبة 33% من المبحوثين الذين يسكنون في محيطها البعيد، وتمثلها أيضا أعلى نسبة عند المتوقفين عن العمل والفلاحين ب11.66%، ثم تليها نسبة 6.66% عند الذين يزاولون نشاطات أخرى(حرفي، تاجر..) في حين نسبة 15% من المبحوثين الذين يسكنون في مقر القرية وتمثلها أعلى نسبة عند المتوقفين عن العمل ب6.66%، ثم تليها نسبة 05% عند الفلاحين. وفي الأخير تأتي نسبة 3.33% عند الذين يمارسون نشاطات أخرى.

نستنتج من النتائج أن معظم المبحوثين يسكنون بعيدا عن القرية فهم يصرحون بأنهم يجدون صعوبة في التنقل للعمل أو التسوق نظرا لوعورة الطريق خاصة في فصل الشتاء وذلك لنقص الإمكانيات، وما يجعلهم يبحثون عن الإستقرار والشغل الدائم والمؤمن الذي يعد الهدف الذي يسعى إليه أغلب أفراد القرية، مما يدفع بالكثير إلى ترك الديار، والانتقال بعيدا للعمل ومجابهة أقرانهم بعد الانفتاح الذي اعترى الأسر الجيجلية والتطلع نحو تحسين المستوى المعيشي، كون أغلب مجتمع الريف الجزائري خاصة الشباب متعلمين أو مارسوا مهن تضمن لهم الانخراط في مجتمع المدينة والتوجه بعيدا عن صعوبة الظروف البيئية والوسط الريفي الذي لم يرقى إلى تطلعات سكانه حسب تصريحاتهم.

الجدول رقم (03): يمثل دخل المبحوثين

المدخول	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 10,000	10	16.66
20,000_10,000	25	41.66
30,000_21,000	19	31.66
40,000_31,000	05	8.33
41,000 _ فأكثر	01	1.66
المجموع	60	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

توضح نتائج الجدول أعلاه أن 41.66% من المبحوثين يتراوح دخلهم ما بين 10.000 و20.000، والتي تعد أكبر نسبة وتليها نسبة 31.66% من المبحوثين الذين يتراوح دخلهم ما بين 21.000 و30.000، ثم تأتي نسبة 16.66% ممن يقل دخلهم عن 10.000 وتليها نسبة 8.33%من يتراوح ما بين 31.000 و 40.000.

ما يمكننا استخلاصه من النسب الممثلة أعلاه، أن جل أفراد عينتنا يعانون من نقص في الدخل الفردي حسب تصريحاتهم والمعلوم أن نسبة76.77% هم متزوجون أي يعيلون أفراد العائلة الممتدة والمكونة في الغالب

من العائلة الصغيرة والجد والجدة وحتى بعض الإخوة والأخوات حسب تصريح العديد منهم، وهذا الدخل لا يكفي حسبهم ما جعلهم يأملون بالدعم والاستثمار في المشاريع التنموية من أجل المساهمة في تحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، و تحسين الخدمات، والمصرح أن رغم استفادة البعض منهم من المشاريع الإنمائية إلا أنهم يرون أنها لم تحقق لهم الآمال المرغوبة، والملاحظ أن الذين يتقاضون مدخول أقل من 10.000 هم الفئة الأكثر تضررا، وخاصة أرباب الأسر، وهناك من صرح بأن زوجته تساهم في دخل عائلته وذلك من خلال الزراعة المعاشية وتربية بعض الحيوانات والدواجن..إلخ ما جعله يفكر في الاندماج في مشاريع التنمية جديدة التي تقترحها الجهات المختصة ويطالب بها سكان المنطقة.

الجدول رقم (04): يمثل الحالة المدنية ودعم مشاريع التنمية المدمجة

كفاية الدخل / الحالة	دعم		نوعا ما		لا يدعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعزب	06	10.58	01	0.71	00	00	07	11.66
متزوج	27	47.64	10	30	06	06	43	71.66
أرمل	01	1.56	09	15	00	00	10	16.66
المجموع	34	58.7	20	30	06	06	60	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية أن الإتجاه العام نحو 58.7% من المبحوثين يصرحون بأنهم مستعدون لدعم مشاريع التنمية والمساهمة في خلق حركية على مستوى القرى و لسد حاجاتهم وأعلى نسبة نجدها عند المتزوجين بنسبة 47.64%، وتليها نسبة 10.58% لدى العزاب. أما المجموعة المستعدة للدعم في حالة الاستطاعة فمثلت نسبة 30% لمن صرح بأنها مستعدة لكن بشروط وحسب توافر الفرص ونجد أعلى نسبة نجده عند المتزوجين كذلك بنسبة ب 30% فالأرامل بنسبة 15% وأخيرا فئة العزاب بنسبة 0.71%.وأخيرا نجد الفئة التي رفضت مشاريع الدعم والمقدرة بنسبة 06% وممثلة في المتزوجين الذين يرون أن وتيرة التنمية ضعيفة وأن على الدولة التكفل بكل انشغالات الريفيين حسب تصريحاتهم وليس الدور عليهم، فيما تظهر هذه النتائج وبوضوح حاجة مجتمع الريف واستعدادهم لدعم التنمية في المنطقة ومحاولة إنجاحها خاصة فيما يتعلق بالنظافة والحفاظ على منابع المياه الصالحة للشرب، استرجاع الأراضي واستصلاحها التربية الحيوانية، دعم الخدمة العمومية كالنقل وغيرها من المشاريع التي نادوا بضرورة تفعيلها ودعمها، فيما وجدنا وعيا غير مسبوق لم نكن ننتظره فيما يخص الآليات المقترحة والتي يرون أنها تدعم التنمية خاصة فيما يتعلق بشق الطرق وفتح حركة المرور وتوفير الغاز والكهرباء التي تعد حسبهم إحدى ركائز العمل الاقتصادي، وفتح الأسواق الجوارية، التعويضات في حالة الكوارث والأمراض وغيرها من الدعائم التي لا غنى عنها .

الجدول رقم (05): يمثل مدى توفر المرافق العمومية

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
متوفرة	07	11.66
قليلة	18	30
منعدمة	35	58.33
المجموع	60	100

يتضح لنا من خلال النتائج أعلاه أن الإتجاه العام يتجه نحو58.33%من المبحوثين الذين صرحوا بأنه لا توجد مرافق عمومية بمناطقهم، ثم تأتي نسبة 30% من المبحوثين الذين صرحوا بأن المرافق العمومية قليلة، وفي الأخير لمسنا نسبة 11.66%من صرح بأن المرافق موجودة في المناطق التي يقطنون فيها.

وتوضح النسب الإحصائية السابقة الذكر على اتفاق أغلب المبحوثين تقريبا بأن هناك نقص كبير في المرافق العمومية باختلاف القرى والمناطق، والشيء الملاحظ من خلال تصريحات المبحوثين أن القرى و المداشر الأكثر حرمانا من هذه المرافق هي المناطق البعيدة والنائية عن مقر البلدية والتي تنعدم فيها أبسط ضروريات الحياة، وصرح البعض منهم أنهم يعانون من مشكل الطريق وعدم توفر النقل الذي صعب الذهاب للعمل فما بالك بالمرافق العمومية، هذا الوضع الاجتماعي المتدني أثر بشكل كبير على هؤلاء الريفيين، فنقص المرافق الصحية والتربوية يشكل هاجسا كبيرا عند هؤلاء وبعدهم عن البلديات التابعين لها، والفئة الأكثر تضررا من هذا الوضع هم الأطفال، سواء في الجانب الصحي أو التربوي والذي أجبر الكثيرين ترك مدارسهم والعمل مبكرا وحتى الانحراف.

في حين وجدنا مجموعة من المبحوثين من صرح بأنه توجد بعض المرافق العامة في مناطقهم وهم القريبون من مقر البلديات ومقر قراهم ولكنها قليلة ومحدودة فهم يطمحون ويأملون في تحسين أكثر لوضعيتهم الاجتماعية للبقاء في مناطقهم لأنه حق لهم مثل المناطق الحضرية، أما في ما يخص المبحوثين الذين صرحوا بأن هناك مرافق في مناطقهم فهم الذين يقطنون في مقر القرية أو في المناطق القريبة للبلديات التابعين لها، وقد تراوحت آرائهم بين هذا وذاك، وبأنه رغم وجود هذه المرافق إلا أنه توجد نقائص عديدة فيها مثل تدني الخدمات، انعدام النظافة وسوء الاستقبال وفي بالكثير من الأحيان تكون خارج الخدمة.

الفرضية الثانية: خاصة بمساهمة المشاريع التنموية المدمجة في إعادة إحياء الريف الجيجلي

الجدول رقم (06): يمثل مدى ارتفاع مداخليهم بعد الاستفادة

ارتفاع المدخول / المهنة	ارتفع		لم يرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
فلاح	11	33.18	09	15	20	33.33
نشاطات أخرى	13	21.66	08	13.33	21	35
التوقف عن العمل	09	15	10	16.66	19	31.66
المجموع	33	55	27	45	06	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتجه نحو55% من المنخرطين في المشروع قد ارتفع مدخولهم بعد انخراطهم، وأعلى نسبة نجدها عند الذين يمارسون نشاطات أخرى (تجار، حرفيين، سائقين ..) ب21.66%، ثم تليها نسبة 18.33% عند الفلاحين، ثم تليها نسبة 15% عند المتوقفين عن العمل.

في حين نجد نسبة 45% ممن لم يرتفع مدخولهم عند الانخراط في المشروع وأعلى نسبة نجدها عند المتوقفين عن العمل ب 16.66%، ثم تليها نسبة 15% عند الفلاحين، في حين نجد نسبة من يزاولون نشاطات أخرى قدرت ب 13.33%.

على العموم نستخلص من هذه النتائج أنه لا يوجد فرق كبير بين النسبتين فالكثير منهم تحسنت وضعيتهم مقارنة بما كانوا عليه من قبل، فالمشروع قد وفر لهم ظروف معيشية أحسن رغم النقائص.

الجدول رقم (07): يبين رأي المبحوثين ورضاهم من عدمه حول المشاريع

هل انت راض / الرأي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كافي	20	33.33	13	21.66	33	55
غير كافي	17	28.33	10	16.66	27	45
المجموع	37	61.66	23	38.33	60	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتجه نحو 61.66% من المبحوثين الذين هم راضون عن المشروع، وتمثلها أعلى نسبة عند الذين يرونه أنه حقق جزء من مطالبهم وتقدر ب 33.33%، ثم تليها نسبة 28.33% من الذين يرون فيه نقائص. في حين نجد نسبة 38.33% منهم غير راضين، وأعلى نسبة عند الذين يرونه كافي بنسبة 21.66% لتليها نسبة 16.66% من يرى بأنها ناقصة.

ويتضح من خلال النتائج أن معظم الريفيين راضين عن المشروع ولكن أيضا يجدون فيه نقائص كمشكل الطريق والماء ونقص مختلف المرافق أي المشاريع الجماعية، في حين آخرين غير راضون عن المشروع فحسب تصريحاتهم أنهم وجدوا فيه عدة نقائص سواء المشاريع الجماعية أو الفردية فالمسئولون حسب رأيهم لم يقوموا بواجبهم على أكمل وجه فهناك "المعريفة" حيث نجد من أخذ أكثر من مشروع في حين هناك من استفادة من مشروع واحد فقط، ضف إلى ذلك الغش الموجود في ورش البناء وبعض الشروط المفروضة كإعادة نصف المنتوج أيضا اللامبالاة في إنجاز هذه المشاريع وعدم وجود مراقبة الجادة من المسئولين ومحاربة الغش ومعاقبة المتسببين فيه ،لنجد أيضا ضعف انجاز المشاريع الجماعية واللامبالاة التي ترتبت عن الوعود الكاذبة من الجهات حيث فقد أغلبهم الثقة في مجهودات بعض المسؤولين.

الجدول رقم (08): يبين مدى إحداث التغييرات على مستوى البيئة الريفية

الآراء	التكرارات	النسبة المئوية %
حسنة	20	33.33
متوسطة	11	18.33
ناقصة	25	41.66
منعدمة	04	6.66
المجموع	60	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

يتضح لنا أن الإتجاه العام يتجه نحو 41.66%من صرح بأن المشاريع التنموية ناقصة ثم تليها نسبة 33.33%من صرح بأن المشاريع التنموية والتغييرات الناتجة عنها حسنة. وبعد ذلك تأتي نسبة 18.33% من يرى بأنها متوسطة وأخيرا نجد نسبة 6.66%من يرون بأنها منعدمة.

المستخلص من النتائج أعلاه كما ذكرنا في الجدول الذي سبقه أن التغييرات التي أحدثتها التنمية تتفاوت من منطقة إلى أخرى على أساس قرب أو بعد القرى أن مقر الولاية والبلديات ومراكز القرى التي ينتمون إليها، أما القرى والمناطق التي أحدثت فيها التنمية تغييرا توافق رغبات المبحوثين فيما يخص المشاريع الفردية أو الجماعية هي الفئة التي تقطن بالقرى القريبة من البلديات.

وأخيرا تأتي النسبة القليلة من المبحوثين الذين صعب علينا العثور عليهم كون مناطقهم وقراهم بعيدة عن ضفاف الطرق المعبدة وذلك لصعوبة التنقل إليهم وعدم العثور على المبحوثين الذين يقطنون في المناطق النائية والبعيدة والمهمشة والتي لم تحدث التنمية فيها أي تغيير فمن خلال الملاحظة التي قمنا بها وجدنا أن بعض القرى والمداشر قد هجرت تماما، لانعدام أبسط ضروريات الحياة وما يربط سكانها بها هو الانتماء والحنين إلى القرية والمنطقة وشجرة الزيتون، وهذا ما أشرنا إليه سابقا في ميزات المجتمع الريفي الجيجلي. و الجدول الذي يليه سوف يوضح لنا مدى تنوع الدخل من خلال التغييرات التي أحدثت في مناطق الدراسة.

الجدول رقم (09): يبين مدى تنويع الدخل في المناطق الريفية حسب الحالة المدنية

الآراء / الحالة المدنية	مقبول		متوسط		غير مقبول		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العزاب	02	3.33	04	6.66	01	1.66	07	11.66
المتزوجين	13	21.66	25	41.66	05	8.33	43	71.66
الأرامل	05	8.33	01	1.66	04	6.66	10	16.66
المجموع	20	33.33	30	50	10	16.66	60	100

يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية أن الاتجاه العام يتجه نحو50% من آراء المبحوثين تقر بإحداث نوع من التغيير المتوسط فيما يخص مدخولهم، وأعلى نسبة نجدها عند بعض المتزوجين ب 41.66%لتليها نسبة6.66%لدى بعض العزاب لتأتي نسبة 1.66%لدى بعض الأرامل، وتليها نسبة 33.33%من يرى بأنها مقبولة وأعلى نسبة نجدها عند بعض المتزوجين ب 21.66%لتليها نسبة 8.33%عند العزاب وأخيرا تأتي نسبة 3.33%عند بعض الأرامل، وأخيرا تأتي نسبة 16.66%من صرح بأنه لا يوجد أي عائد عليهم من خلال التنمية والتغيير الذي حدث في مناطقهم وأعلى نسبة نجدها عند بعض المتزوجين ب 8.33%لتأتي نسبة 6.66%عند بعض الأرامل وأخيرا تأتي نسبة 1.66%.

ويتضح من النتائج أن هناك اختلاف في الآراء وبأن الفئة التي أقرت بوجود نوع من تحسين الوضع وتنوع في الدخل هم التجار خاصة وأصحاب المهن الحرة، وهم المستفيدون من الدعم خاصة تربية النحل والأبقار وبعض المشاريع الأخرى كالسكن الريفي، إلا أن هذه النسبة متقاربة مع من يرى بأن التنوع في المداخيل متوسط وخاصة المتزوجون ويليها فئة الشباب، لأن هذا الدعم لم يعد عليهم بالدخل مقارنة مع ما هو مطلوب، ضف إلى ذلك وجود بعض القيود والشروط المفروضة عليهم من طرف المكلفين بالتنمية، وهناك من صرح بأن هذا التنوع تضمن المشاريع الجماعية والتي عادت عليهم بالفائدة من فتح بعض المسالك جعل هناك نوع من الحركية خاصة فيما تعلق بالرعي والفلاحة، أما الذين يرون بأن هناك انعدام في تنوع المداخيل فهم الذين اقترحوا مشاريع ولم يستفيدوا منها، حيث استفادتهم لم تتوافق ورغباتهم المطلوبة والمقترحة، وهذا لمسناه عند مجموعة من المتزوجين، خاصة الذين يقطنون في المناطق البعيدة ،فالتنمية الريفية في نظرهم كانت محدودة وفيها نوع من البيروقراطية. والجدول الذي يليه سوف يوضح لنا مدى استغلال الجهات المعنية بالتنمية الريفية بريف مدينة جيجل للمرأة الريفية والطاقات الشبابية.

الجدول رقم (10): يبين مدى استغلال الطاقات البشرية الخاصة بالمرأة الريفية والشباب

الآراء	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	32	53.33
لا	23	38.33
لا أعلم	05	8.33
المجموع	60	100

المصدر : من إعداد الباحثين نتاج تفريغ بيانات الاستمارات الموزعة على المبحوثين.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن الإتجاه العام يتجه نحو 53.33% من الآراء التي ترى بأن هناك استغلال للطاقات البشرية الخاصة بالمرأة الريفية والشباب، وتليها نسبة 38.33%من يرى بأنه لا توجد، وفي الأخير تأتي نسبة 8.33%من ليس لديه أي دراية بالموضوع.

يمكننا استخلاص من النسب المحصل عليها أعلاه أن الآراء اختلفت حول موضوع التنمية فهي الفئة الغالبة هنا والتي تقر بأن هناك استغلال لدور المرأة في التنمية الريفية ولكن هذه النسبة متفاوتة ومختلفة من قرية إلى أخرى وحسب مكان الاستقرار، فهناك بعض من النساء الريفيات من تم خلق المجال لهم من أجل الإبداع واستغلال مهاراتهم خاصة العازبات منهم، والمتعلمات واللواتي لم يعثروا على عمل في مجال تخصصهم، هذا ما أدى إلى خلق الفرص لهم واستغلال قدراتهم، أيضا لمسنا ذلك عند بعض المتزوجات وخاصة الأرامل منهم وخاصة في ما يخص الحرف التقليدية، ولكن نسبه هؤلاء قليلة مقارنة بنسبة الشباب، وهذا ما تم الحصول عليه فقد صرح المبحوثين بأن الهيئات قد فتحت لهم مجال استغلال قدراتهم و اهتماماتهم خاصة في ما يتعلق بالمشاريع الفردية سواء في ما يخص الفلاحة تربية الأبقار والأغنام وخاصة تربية النحل، و يجدر بنا الإشارة إليه أن هناك اختلاف في مدى الاستغلال من منطقة إلى أخرى. أما الذين صرحوا بأنه لا يوجد استغلال لطاقات بناتهم وأولادهم نتيجة البيروقراطية والشروط التعجيزية حسبهم وهم ينتظرون الدعم والوعود من أجل إبداء قدراتهم والاستثمار في مختلف المشاريع التنموية.

أما في ما يخص المبحوثين الذين ليس لديهم أي دراية بالموضوع فهم قليلون نوعا ما مقارنة بباقي المبحوثين فهم الكبار في السن والذين يقطنون بالمناطق البعيدة، كما صرح البعض أن ليس لديهم أي اهتمام بهذه المواضيع لأن راتبهم ووضعيتهم الاجتماعية حسنة، وبأن جل اهتمامهم منصبة في الاستقرار في منطقته والابتعاد عن المشاكل.

7. نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات وأهداف الدراسة

من خلال تحليلنا لبيانات الاستمارة والمعززة بالمقابلات والملاحظات المستقات من الواقع الميداني توصلنا إلى النتائج التالية:

1.7. نتائج الفرضية الأولى في ضوء مؤشراتها

تأكد لدينا أن دخل أفراد العينة ضعيف جدا مقارنة بأفراد المناطق الأخرى ما تعبر عنها ظروف المعيشة من مسكن وملبس، حيث تمثل نسبة 41% من أفراد العينة يتراوح دخلهم بين 10آلاف و20 ألف دينار جزائري، أي لا يكفي حتى لمصاريف الأكل واللباس، إلا أن أغلبهم صرحوا بأن المرأة الجيجلية تساهم وبصورة معتبرة في مداخيل البيت عن طريق الزراعة المعاشية وتربية الدواجن والأبقار التي تساهم في تغطية جانب من مصاريف البيت على غرار الزوجة والأم وحتى الأخت والمتعلمة نظرا لعادات الريف الجيجلي وقسوة الظروف.

*عبر 53.64%من المبحوثين على استعدادهم للمشاركة في دعم المشاريع التنموية الجماعية والفردية في المنطقة ومشاركة تجاربهم وتطويرها لأنها الخيار الوحيد لبعث التنمية و النهوض بالمنطقة ،فيما أقر 63.33%من المستفيدين المتزوجين على أهمية المشاريع المزدوجة (فردية وجماعية) والتي تعود على المنطقة والفرد بالخير وزيادة نسبة المداخيل، إلى محاولة الوصول إلى الآمال المنشودة من وراء التنمية المحلية خاصة فيما يتعلق بالصحة والمرافق العمومية وحتى الخاصة ونحن في عصر الانفتاح العالمي وما أحدثته وسائل الاتصال في قلب لموازين المفاهيم أين أصبح الفرد يقارن بينه وبين أقرانه نتيجة لتنامى الوعي بضرورة تحقيق التوازنات الاقتصادية والتقسيم العادل للثروة بين ربوع الوطن.

*فيما يخص المرافق العمومية سجل عجز كبير خاصة على مستوى المناطق النائية والبعيدة عن مركز القرى والمداشر حيث صرح بهذا 58.33% أما نسبة 70%من المبحوثين يقطنون في منازل قديمة وحتى بدائية ذات طابع ريفي –قرميدي– والعصرية منها غير مكتملة نتيجة لنقص الإمكانات ووعورة المناطق خاصة الجبلية أو نتيجة الشروط التي تفرضها الدولة خاصة ما تعلق بحماية الأراضي الفلاحية والصالحة للزراعة واسترجاع المأخوذ منها واستغلالها.

وعليه تظهر النتائج أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة للريفيين جعل منهم يفكرون في دعم سبل التنمية والتخطيط لها والمشاركة فيها في محاولة تحسين ظروفهم المعيشية والتطلع نحو المستقبل الآمن والمريح وبهذا نجد أن الفرضية الثانية تحققت بشكل كبير جدا.

2.7. في ضوء الفرضية الثانية ومؤشراتها

لم تحدث التنمية المدمج تغييرا كبيرا على أغلب المستويات الاجتماعية للأفراد حسب تصريح الكثيرين خاصة فيما تعلق بمستويات الدخل الفردي وحتى الجماعي وأن وتيرتها تكاد تكون منعدمة نظرا لبطئ انجاز المشاريع وحتى ترميم الموجود منها وصيانته على غرار الطرق والمدارس التدفئة ...الخ حيث صرح بهذا 55% وعزز هذه النظرة نتائج الجدول (16) التي يقر فيها المبحوثين بعدم رضاهم على نسبة التنمية والمشاريع المقترحة ،وأن الموجود منها يذهب عن طريق المعريفة والتي تؤكد مجددا على استفحال البيروقراطية والمحسوبية والتي مازالت سائدة على كل المستويات والمطبقة على جميع الشرائح وحتى الهشة منها، حيث صرح الكثيرون أن العديد استفادوا من عدة مشاريع، فيما لم يستفيد آخرون أكثر احتياجا حتى إلى مشروع، وهذه النظرة تدعم فرضية الفساد الإداري وغياب الرقابة والتفعيل الحقيقي والدعم المشروط الذي وعدت به السلطات العليا والجماعات المحلية مع كل حملة انتخابية.

لتغييرات التي أحدثتها التنمية تتفاوت من منطقة إلى أخرى على أساس قرب أو بعد القرى عن مقر الولاية والبلديات ومراكز القرى التي ينتمون إليها.

يتراءى بأن فيه اهتمام بالعنصر النسوي في المنطقة ودعم المرأة الريفية التي ساهمت ولو بجزء في تنشيط المنطقة خاصة الماكثات في مراكز القرى والمداشر على عكس المناطق الوعرة التي لا ترى فيها العنصر النسوي إلا ما تعلق بجلب الماء والأعواد والزراعة.

وعليه فيما يتعلق بالفرضية التي ترى أن المشاريع التنموية المدمجة ساهمت في إعادة إحياء الريف الجيجلي وتحسين الأوضاع المعيشية للمنطقة لم تتحقق بصفة كلية، إلا ما تعلق بضخ الحركية في القرى والمداشر القريبة من مركز البلدية ومركز القرية فقط وهذا يفند دعم الجهات المحلية على خلق توازن في الأوساط الريفية ونحن وجدنا عكس ذلك فمراكز القرى تختلف عن حدودها والمناطق القريبة منها وهذا ملاحظ جدا في أرياف وجبال منطقة جيجل التي ما زالت تعاني التهميش.

8. نتيجة عامة

مما تقدم تبين لنا أنه وبالرغم من التعليمات المقدمة من أجل إشراك المجتمع المحلي في دروب التنمية إلا أن سبل التنمية تبقى صعبة المنال نظرا للتكلفة الباهضة التي تكبلها الدولة خاصة فيما يتعلق بإحياء المجتمع والمنطقة الريفية في الوطن، رغم المساعي الجادة وغير المتبعة فيما يتعلق بالتنمية الفردية،

وعليه فإننا نقر بإحداث تغيير فيما يخص الوضع الذي كان سائدا سابقا في قرى ومداشر أرياف جيجل حيث تؤكد النتائج على وجود نوع من التغيير فعلا من خلال بعث المشاريع التنموية الفردية أو الجماعية، نظرا لعائداتها الإيجابية تقريبا على نصف عينة بحثنا، إلا أن هناك تضررا وإهمال لبعض المناطق وخاصة النائية والبعيدة التي لوحظ فيها التهميش وهذا يعود إلى استفحال ظاهرة الفساد الإداري التي حتى الوقت الراهن لا تعمل على التوزيع العادل للثروة الوطنية والبيروقراطية في توزيع وإنجاز بعض المشاريع التي تكون في الغالب بعيدة عن آمال ومتطلعات الكثيرين، خاصة مع غياب الدور الإيجابي لتقريب المواطن من الإدارة وشعوره بالا أمن حيال مستقبله مما يحول دون الانطلاقة الفعلية لمختلف المشاريع الإنمائية وتكبيل الدولة مالا طاقة لها .وعليه يمكن القول أن سياسة التنمية تتبني من خلال وضع نماذج ناجحة والإقتداء بها ودعمها ماديا ومعنويا حينها يكون لها الأثر على تغير الريف الجيجلي و الواقع الريفي الجزائري على وجه العموم.

9. خاتمة

وخلاصة القول أن واقع الريف الجيجلي لا يبشر بالخير رغم المجهودات التنموية التي سطرتها الدولة بمعية الجهات المحلية التي تركت العديد من المشاريع بدون فاعلية والموجود منها بدون رقابة وما زاد من تدهور الوضع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر والمنطقة في العشرية السوداء التي أثرت على مختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة الأدنى منها والذين يعيشون في الأرياف والمداشر البعيدة عن مقر الولاية إضافة إلى الطابع الجبلي لمعظم مناطق جيجل حيث تركزت أهم المشاكل المشتركة في أزمة السكن وانخفاض الأجور و البطالة قد أثرت بالسلب على هذه الشريحة، فهذا الانخفاض في المستوى المعيشي للأفراد راجع إلى غياب اقتصاد وطني قوي وقادر على توفير متطلبات الأفراد ما جعل أغلب هذه المناطق غير صالحة حتى

للاستقرار وساهم في زيادة نسبة النزوح الريفي والهجرة الداخلية، إلا أنه لا يمكن إغفال القفزة التي حققتها الدولة في محاولة إحياء بعض المناطق التي كانت مهجورة وإعادة الاعتبار للشجرة والأرض المهجورة والبيئة الطبيعية مند مدة خاصة ونحن على مشارف رهان عويص جعل الفلاحة رهن مستقبل البلاد.

على ضوء ما سبق يمكننا تقديم **الاقتراحات** التالية:

- ✓ رفع دافعية الريفيين عن طريق دعمهم بمزيد من الحوافز المادية والمعنوية؛
- ✓ إعطاء الفرصة للريفيين من خلال إظهار مشاركتهم بإتباع الأسلوب التشاوري في الإدارة من أجل تنمية مناطقهم على حد سواء.

10.قائمة المراجع:

- أحمد رشوان عبد الحميد،(2003)، **علم الاجتماع الريفي**، الإسكندرية،،مصر، المكتب العربي الحديث.
- أحمد علي فؤاد ،(1981)، **المجتمع الريفي**، بيروت النهضة العربية.
- جمال مصدق حبيب، (1981)، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، بغداد،الأردن ،دار الرشيد للنشر.
- صابر محي الدين، (1983) ، **قضايا التنمية في المجتمع الغربي**،تونس، الدار التونسية،
- محمود طلعت، (2001)، **التنمية و المجتمع** (مدخل نظري لدراسة المجتمعات الريفية)،الإسكندرية، مصر،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
- موريس أنجرس، (2006)، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**– تدريبات عملية. ت–بوزيد صحراوي وآخرون،الجزائر، دار القصبة للنشر.
- Touytripaki (et al), (2d),1972 , **Social works At works**, (An introduction to social work practice),F.. peacock, I tsaco, Illinois.